قانون

رفع العقوبات عن سورية: عودة القانون إلى وظيفته الطبيعية أم بداية إشكاليات جديدة؟

الكاتب
المستشار حيدر بقر
مستشار قانوني

تاريخ النشر
27 مارس 2026

يشكل رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية نقطة تحول مفصلية، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل على صعيد البنية القانونية الحاكمة للعلاقات التعاقدية والتجارية والمالية. فبعد سنوات من العمل في بيئة استثنائية، يعود القانون ليطبق في سياق أقرب إلى طبيعته، ما يثير تساؤلات عميقة حول مصير الالتزامات السابقة، وإعادة تفعيل البنود القانونية التقليدية.

أولا: أثر رفع العقوبات على قانون العقود

انهيار تطبيق القوة القاهرة:

خلال فترة العقوبات، اعتبرت القيود المصرفية والتجارية سببا أجنبيا يبرر عدم التنفيذ. أما بعد رفعها، فإن هذا المبرر يتراجع تدريجيا، ويعود الأصل: المادة 148 من القانون المدني السوري: العقد شريعة المتعاقدين. لم يعد بالإمكان التذرع بالعقوبات كسبب عام لعدم التنفيذ، إلا في الحالات التي ثبت خلالها.

النتيجة: عودة التشدد في إلزام المدين بتنفيذ التزاماته.

إعادة التوازن للعقود المضطربة:

العقود التي اختل توازنها سابقا بسبب ارتفاع الكاليف أوصعوبات التنفيذ، تصبح اليوم قابلة للاستقرار: المادة 205 مدني سوري)الظروف الطارئة(تجيز للقاضي رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول. لكن بعد رفع العقوبات: يترابع دورهذه النظرية، ويتوقع أن تتجه المحاكم إلى تضييق تطبيقها.

إشكالية العقود المعلقة أو المتوقفة:

تطرح هنا مسألة دقيقة:هل تعود العقود التي توقفت بسبب العقوبات إلى الحياة تلقائيا؟ أم تعتبر منفسخة بحكم الاستحالة السابقة؟

الإجابة القانونية:

تقيم كل حالة على حدة: إذاكانت الاستحالة مؤقتة ← يعود الالتزام. إذا أصبحت نهائية ← ينقضي الالتزام وفق المادة 373 مدني سوري)انقضاء الالتزام لاستحالة التنفيذ(.

ثانيا: أثر رفع العقوبات على قانون التجارة

- إحياء الأدوات التجارية التقليدية
- عودة الاعتمادات المستندية .(L/C)
- إعادة الارتباط بالمصارف المراسلة.

وهذا يعزز تطبيق قواعد قانون التجارة المتعلقة بالوفاء والضمانات.

- تعزيز الثقة في المعاملات
- انخفاض الاعتماد على الوسطاء.
- تراجع المعاملات غير الرسمية.

ما يؤدي إلى عودة التاجر للعمل ضمن الإطار القانوني الكامل، وتفعيل الحماية التي يوفرها قانون التجارة.

إعادة تنظيم المسؤولية التجارية:

خلال العقوبات،كان التاجر يستفيد عمليا من هامش واسع للتبرير. أما اليوم:

- يسأل عن الإخلال بالعقود بشكل أكثر صرامة.
- تعود قواعد الإفلاس والتعثر التجاري إلى التطبيق الفعلي.

ثالثا: أثر رفع العقوبات على البيئة المالية والمعاملات الدولية

- عودة النظام المصرفي إلى دوره الطبيعي
- استئناف التحويلات الدولية.
- تخفيض كاليف العمليات المالية.

وهذا يعيد الاعتبار للأدوات القانونية المصرفية.

استقرار نسبي في سعر الصرف

ما ينعكس مباشرة على:

- استقرار الالتزامات النقدية.
- تقليل النزاعات المرتبطة بفروق العملة.
- توسع الاستثمار والتعاقد الدولي
- رفع العقوبات يفتح الباب أمام:
- عقود استثمار جديدة.
- شركات مع شركات أجنبية.

وهنا تعود أهمية قواعد تنازع القوانين والتحكيم التجاري الدولي.

رابعا: النتائج القانونية العامة

- تراجع الطابع الاستثنائي في تفسير العقود.
- عودة القواعد العامة إلى الواجهة.
- زيادة الاستقرار القانوني والتجاري.

- انتقال النزلات من "تبرير عم التنفيذ" إف "تحديد المسؤولية".

الرأي الشخصي)زاوية تحليلية حادة(

رفع العقوبات لا يعني فقط انفراجا اقتصاديا، بل يكشف واقعا قانونيا معقدا:

خلال سنوات العقوبات، شكلت "ثقافة تعاقدية مرنة" قائمة عم التبرير والتكيف، لا عم الالتزام الصارم. واليوم، مع رفع القيود، سيصطم المرء بمرحلة انتقالية صعبة:

- تاجر اعتاد العمل عبر وسطاء سيطلب منه التعامل المباشر وفق قواعد صارمة.
- مدين كان يستند إف العقوبات كذريعة، سيجد نفسه أمام التزام كامل بالتنفيذ.
- عقود قديمة ستعود إف الواجهة، معّ آلة بإشكاليات قانونية مؤجلة.

الخطر الحقيقي ليس في رفع العقوبات، بل في غياب مرحلة انتقالية قانونية تنظم هذا التحول.

ما المطلوب شريعيا؟

- إصدار نصوص خاصة تعالج آثار "مرحلة ما بعد العقوبات".
- تنظيم رفع العقود الموقوفة أو المتعثرة.
- منح القضاء أدوات مرنة لمعالجة النزلات الانتقالية.
- تشجيع التحكيم التجاري لتخفيف الضغط عم المحاكم.

خاتمة

إذا كانت العقوبات قد دفعت القانون إف الكيف مع الاستثناء، فإن رفعها يفرض عليه العودة إف الأصل.

لكن هذه العودة لن تكون تلقائية، بل تحتاج إف إدارة قانونية واعية، وإلا فإن مرحلة ما بعد العقوبات قد تكون أكثر تعقيدا من العقوبات نفسها.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال عم الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=6100

SCAN TO READ